A/50/L.53
8 December 1995
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٣٨ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

الأرجنتين، البرازيل، فرنسا، فنزويلا، كندا، هايتي،
الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت مرة أخرى في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"،

وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، وكذلك إلى ما اتخذته مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان من قرارات بشأن هذه المسألة،

وإذ تشير أيضا إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية بشأن هذه المسألة؛

وإذ تؤكد من جديد أن الهدف الذي ينشده المجتمع الدولي مازال هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي،

وإذ ترحب بالانتخابات التشريعية والبلدية التي تجري في جو يسوده السلام وخال من العنف وتحت إشراف منظمة الدول الأمريكية بتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد استعداد حكومة هايتي لإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة وفقا للدستور، بوصف ذلك خطوة حاسمة لتمام توطيد الديمقراطية الدائمة في هايتي،

وإذ تؤيد بقوة استمرار الدور القيادي الذي يضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز التقدم السياسي في هايتي،

وإذ ترحب بما حقته بعثة الأمم المتحدة في هايتي من نجاح وبمساهمات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وموظفيه في ذلك النجاح،

وإذ ترحب أيضا بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول لتقديم المساعدات الإنسانية والتعاون التقني إلى شعب هايتي،

وإذ تؤيد تماما مساهمة البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في هايتي في إيجاد مناخ من الحرية والتسامح يساعد على تمام صيانة حقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية الدستورية تماما في هايتي،

وإذ تشيد بأعضاء وموظفي البعثة المدنية الدولية في هايتي لما قدموه من مساهمة في ملازمة شعب هايتي في جهوده من أجل العودة إلى النظام الدستوري وإلى الديمقراطية،

وإذ ترحب باستمرار تحسن حالة حقوق الإنسان في هايتي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي^(١)،

١ - ترحب بتقرير الأمين العام الذي يحدد الخطوط العريضة لاستمرار مشاركة الأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ في البعثة المدنية الدولية في هايتي، المكلفة بمهمة التحقق من احترام هايتي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً كاملاً، بغية العمل على إيجاد مناخ من الحرية والتسامح يساعد على توطيد الديمقراطية الدستورية الطويلة الأمد في هايتي والإسهام في تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛

٢ - تعرب عن استعدادها للقيام في الوقت المناسب وبناءً على طلب سلطات هايتي بتمديد عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦؛

٣ - تعرب عن دعمها الكامل للبعثة المدنية الدولية في هايتي وعن ثقتها في أن حكومة هايتي ستواصل منحها تعاونها الكامل والفعال والمناسب من حيث التوقيت؛

٤ - تثني على سلطات هايتي لما حقته من تقدم في تعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتعمير هايتي؛

(١) A/50/548.

- ٥ - تشيد بشعب هايتي في سعيه المتواصل لتحقيق ديمقراطية قوية ودائمة؛
- ٦ - تعرب عن تقديرها للدول المشاركة في بعثة الأمم المتحدة في هايتي والدول التي لازمت شعب هايتي في جهوده من أجل العودة إلى النظام الدستوري وإلى الديمقراطية؛
- ٧ - تعرب عن ثقتها في أن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستزيد من تعزيز الديمقراطية في هايتي؛
- ٨ - تؤكد من جديد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بزيادة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي، دعماً لجهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز المؤسسات الهايتية المسؤولة عن إقامة العدل وضمان الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية؛
- ٩ - تثني على التعاون بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في جهودهما الرامية إلى تشجيع احترام حقوق جميع الهايتيين والمساهمة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق مراقبة الانتخابات؛
- ١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي في سعيها من أجل التعمير الوطني والتنمية في هايتي، بهدف توطيد الظروف المناسبة لإقامة ديمقراطية دائمة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛
- ١١ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل المساعدة في تقديم المعونة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنمائية لهايتي؛
- ١٢ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير منتظمة عن أعمال البعثة المدنية الدولية في هايتي؛
- ١٣ - تقرر إبقاء هذا البند قيد نظرها.